علم وهم يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ما وضع له وعلى دلالته على لازمه
دلالته على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما صرح
به المحقق عضد الملة والدين في ش المختصر فلا يكون شيء من التعريفات الكاملة
من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع
ضمنيا والمتبادر من الطلاقه الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على
نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو الحقيق كما بيناه في ش الرسالة
الوضعية العضدية وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله اه
المطول مع بعض زيادة من الحواشي المنقولة عن صاحب الاطول وتسمى
الاولى الاظهر ان يقول ونسمي على صيغة المتكلم ليكون منبها على ان هذه التسمية
على خلاف تسمية الميزاني وليس لك ان تقول عبارته للمتكلم لانه ينطبق
بفساده رفع كل من الاخيرتين اه المطول وضعية قال في الاطول لان
مبناه الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيهما الى الوضع امران عقليان
توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ولهذا
يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية
مشتركة بين الاخيرين بل المسمى ما يصدق عليهما اي الدلالة على غير
ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبرا لمقولة وكل من الاخيرتين
تخلص من المسامحة وصح كون تسمي صيغة المتكلم كغيره خلاف ما يتبادر من
نظم كلامه اه وقوله مشتركة اي اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة
بان مراده ان كلا منهما تسمى عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فان المراد
بالتسمية الحاق لفظ الكلي على كل منهما لتمام المعنى اي لا لجزء
ولا للازمه انما هي من جهة حكم العقل اورد بان الدلالة متحققة
من غير حكم العقل باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول
الملزوم حصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة
من الفعل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة الاستلزام المذكور
اه المطول والمنطقيون اي اكثرهم والا فبعضهم يوافق البيانيين

وذهب

وذهب بعضهم الى ان المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا في ش
وكتب ايضا قوله والمنطقيون لما كانت مدلولية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت
اليه الا هل هذا اللف وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب
البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزء للمعنى الموضوع له اولازما له
ولهذا قال الش انما هي من جهة حكم العقل بالحصر يعني ان هذا هو السبب
المؤثر اه سم وبهذا يندفع الاعتراض بان للوضع مدخلا في الدلالة فلا وجه
للحصر باعتبار ان للوضع مدخلا فيها استفيد من كلامه اولا وآخرا
ان الدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا وان الدلالة
العقلية لها معنيان متباينان كما في الاطول كدلالة الدخان على
النار مثال للعقلية وتقيد الاولى اي تقييد اضافة لدلالة وضعية
ولمن نسخة وتخصص وكتب ايضا قوله و تقيد الاولى اي لانه يخص ما فيه من
المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له والدلالة الوضعية
بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل اسمها
فاسند الفعل الى السبب وعبارته توهم ان السابق من قبيل التسمية
وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية كذا في الاطول والثانية
بالتضمن اي اعلم انهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم ملفوظا
اي سواء كان في ضمن الكل او الملزوم او استقلالا بان اطلق اسم الكل
والملزوم على الجزء واللازم اولا مطلقا بل بشرط كونه في ضمن الكل او
الملزوم والمشهور هو الثاني وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ
على الاستقلال من دلالة المطابقة وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له اي بالوضع النوعي اذ الوضع في المطابقة لهم من
الشخصي والنوعي هذا محصل كلام الش في المطول وش التسمية وهو
المتجه وان اعترضه السيد في حاشيته المطول بما اجاب عنه الفنري وبين
ان هناك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقية وهي فهمه
من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم
الكل ولا في ضمن فهم الملزوم واللاخرى تضمنية في الاول والتزامية في الثاني
وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)